متى يلقي قيس سعيد بعصاه لتلتهم أفاعي الفتنة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

ينتظر التونسيون أن يلقي الرئيس قيس سعيد بما عنده من أفكار ووعود في برامج واضحة وفي وقت سريع من خلال حكومة السيّدة نجلاء بودن، وذلك بقطع النظر عن مجريات الملف السياسي والصراع مع الخصوم. ليس هناك ما يجبر الأفاعي على العودة إلى جحورها سوى حلول عاجلة وواضحة وقابلة للتطبيق من أجل طمأنة الشارع الاجتماعي، وهو الأرضية الحقيقية التي تسند الرئيس سعيد وترفع من شعبيته، أو تنزل بها إلى أسفل مثل ما فعل مع غيره من السياسيين.

إلى الآن، يقف هذا الشارع مع قيس سعيد ويدعمه بقوة في كل خطواته السياسية، الواضحة منها والغامضة، على أمل أن يفرغ الرئيس من ملف الانتقال السياسي الذي أسست له الإجراءات الاستثنائية ليوم 25 يوليو.

لكن الناس لن تنتظر أكثر من اللازم خاصة أن الصراع السياسي يسير على واجهات متعددة وبأسلوب القطرة قطرة، فقيس سعيد يلوّح بالملفات في وجه خصومه، ويرسل إشارات وتحذيرات دون أن يفتح باب المواجهة القانونية في ملفات الفساد الكبرى التي تحدث عنها، فضلا عن اتهامات بالمؤامرة والاغتيال ووضع العصا في العجلة لمنع تونس من الخروج من أزمتها.

وآخر هذه التحذيرات الغامضة ما قاله الثلاثاء في حديثه عن أزمة البيئة والتحركات الاجتماعية التي رافقتها حين قال "هناك من يسعون (لم يسمهم) إلى استغلال الأوضاع الراهنة للاستفادة منها سياسيا بالرغم من أنهم لم يفوا بالعهود التي قطعوها لمّا تداولوا على السلطة"، وأنهم "يحاولون التحرك، اليوم، ليس من أجل التوصل إلى حلول؛ بل بغاية بثّ التفرقة بين الجهات وتغذية الاحتقان".

بات التونسيون يعرفون من يتظاهرون ضد قيس سعيد بالاسم، واحدا واحدا، فلماذا يحكي عنهم هو بالتورية والإيحاء والغمز؟ ما الذي يمنع من فتح ملفاتهم من الكبير إلى الصغير؟

إذا كان قيس سعيد يمتلك ملفات كبيرة ومتينة ضد حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي بشأن التمويلات الخارجية واختراق الدولة والتدخل في مسارات الأجهزة الحيوية للدولة من داخلية ودفاع وعدل، فما الذي يمنعه من تحويلها إلى القضاء، والمناخ الشعبي جاهز لإسناده في هذه المهمة.

ليس هناك ما يجبر الأفاعي على العودة إلى جحورها سوى حلول عاجلة وواضحة وقابلة للتطبيق من أجل طمأنة الشارع الاجتماعي، وهو الأرضية الحقيقية التي تسند الرئيس سعيد وترفع من شعبيته

ثم أين وصل موضوع محكمة المحاسبات والتهم الموجهة لأحزاب كبرى بالاعتماد على التمويل الخارجي للتأثير في انتخابات 2019؟ لماذا لا يتم تنزيل تلك القرارات إلى إجراءات عملية ليس فقط بإسقاط قائمات فائزة في البرلمان وإيجاد مخرج قانوني لحله بدل التجميد الحالي الذي يفتح شهية أنصاره ليتحركوا بهدف إذابة الجليد من حوله. ولكن الأهم من ذلك هو أن يكون ذلك مقدمة لحل الأحزاب المتورطة وتأكيد التهم التي سبق أن كالها الرئيس سعيد للمرحلة الماضية بشأن الفساد.

لو أن الملفات جاهزة وتحولت إلى القضاء ولا يريد البت فيها، فذلك أمر آخر شديد الأهمية، أما أن تكون تلك الملفات نائمة في أدراج المسؤولين، أو لم تكتمل بعد فتلك قصة أخرى.

مع الوقت، القصة باتت مثيرة للتساؤلات ليس فقط في الشارع السياسي الذي بدأت تتسع فيه دائرة معارضي قيس سعيد بل امتد الأمر إلى عامة الشعب التي دعمت الرئيس وتريد منه أن يرفع عصاه سريعا لتتلقّف ما يأفك المعارضون السياسيون. ووجد خطاب التشكيك طريقه إلى الأذهان ومفاده أن الرئيس سعيد لو كان يمتلك ملفات ما تأخر عن دفعها للقضاء وتوظيفها لإسكات الأصوات التي ترتفع مطالبة بإسقاطه والعودة إلى "الشرعية" القديمة.

ربما يكون الرئيس سعيّد قد خمّن بأن امتلاكه لملفات ثقيلة ضد وجوه سياسية بارزة وأحزاب كبرى سيساعده في إسكاتهم ليقبلوا بالانتقال السياسي الحالي، أو أن من مصلحته أن يستمر الجدل عن الفساد والتمويل الأجنبي لفترة أكبر من أجل أن يساعده في كسب تعاطف الناس إلى حين ترتيب البيت والتقدم بمشاريع لتغييرات كبرى سواء على النظام الانتخابي أو السياسي وتحضير الشارع الغاضب للاستفتاء.

لكن الصورة الآن غير التي يخطط لها الرئيس، فالأحزاب والوجوه السياسية البارزة زادت جرعة التحدي لديها، ولا يبدو أنها تبالي بتهديدات أو تخاف من ملفات، حتى أن حركة النهضة الطرف المعني بموضوع الملفات صارت تصدر بيانات شبه يومية تعلن فيها وقوفها بقوة ضد مسار 25 يوليو، وغيرها الكثير.

وإذا كان التونسيون قد خبروا رموز مرحلة ما قبل 25 يوليو ولا يأبهون لنقد أولئك المعارضين لأداء الرئيس وما يتسم به القرار الرسمي بالبطء وغياب رؤية واضحة، فإن الأمر يختلف مع تعاطي الخارج مع الاتهامات التي تلقى بشكل يومي في بيانات سياسية وعلى وسائل الإعلام ومواقع التواصل، وسيكون لها تأثير مباشر على عجلة التعاون التونسي مع المؤسسات الأجنبية خاصة المالية منها.

ولأجل هذا لا بد أن تكف الدوائر الرسمية عن الصمت تجاه ما يجري

وتقابل الاتهامات بالحجج الواضحة التي تعيد الخصوم إلى الوراء بدل أن تترك لهم قيادة المعركة.

ومن المهمّ كذلك أن يغيّر الخطاب الرسمي من أدائه السياسي الكلاسيكي القائم على مبدئية باردة في مواجهة خصومه، وأن يدخل ملعب المناورة لمنع تشكل جبهة قوية ضده، والاختراق ممكن خاصة أن الكثيرين لا يزالون في وضع من يضع ساقا مع السلطة وساقا أخرى مع المعارضة بحثا عن موقع بأي ثمن، وهؤلاء بعضهم كان إلى وقت قريب في صف الرئيس سعيّد، لكن غياب رسائل التفاعل والرغبة في الاستقطاب حالا دون أن يظل من داعمي 25 يوليو.

ولعل المؤشر الإيجابي هو أن الاتحاد العام التونسي للشغل قد عاد إلى دوره الطبيعي في إسناد الدولة ضد "أجندات الخارج" من جهة، وخاصة لعب دوره الاجتماعي بالتفاوض على الملفات التي تخص الموظفين والعمال والتوقف عن التحول إلى عبء إضافي على الدولة من خلال الدور السياسي الذي لعبه في السنوات العشر الماضية.

والأهم من كل هذا أن تتجه الدولة إلى لعب دورها الغائب في السنوات الماضية، وهو الوقوف بقوة من أجل إعادة تنشيط الدورة الاقتصادية وبناء علاقة تعاون مع رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والنظر في مشاكل قطاعاتهم وحاجاتهم إلى قوانين ميسرة تتيح العمل بحرية وفاعلية لإعادة تحريك دواليب كانت قد توقفت بسبب الروتين الإداري والسياسي وغياب الدولة عن لعب دورها في خلق مناخ ملائم للاستثمار بما يوفر وظائف جديدة تساعدها على الحد من نسبة البطالة الآخذة في الارتفاع.

لن يجد السياسيون المعارضون مجالا للإزعاج إذا أخذت الدولة بالملف الاقتصادي وحققت فيه مع مرور الوقت نتائج مشجعة ونجحت في كسب ثقة المستثمر المحلي ثم لاحقا المستثمر الأجنبي، وأعادت للقطاع الخاص دوره الرئيسي في خلق مواطن العمل والتخفيف عن كاهل الدولة التي تم إغراقها بقرارات توظيف زاد عن اللزوم إما لاعتبارات سياسية أو بهدف شراء الحكومات السابقة للسلم الاجتماعي.

لا تستطيع الدولة أن تفكك ألغام التوظيف العشوائي (عشرات الآلاف من عملة الحظائر، ومثلهم من جرحى الثورة والمفروزين أمنيا والمحسوبين على العفو التشريعي) سوى بالتركيز على عودة حركة الاقتصاد الوطني في مواجهة هجوم التجارة الرخيصة القادمة من الصين وتركيا، وموجة التهريب العشوائي، وسيطرة الشركات التجارية الكبرى القادمة من الخارج على كل شيء.

الاتجاه لمعالجة الملفات الحيوية التي ترتبط بحياة الناس ومصالحهم، وتخفيف الأعباء عن الدولة، كلها عناصر قادرة على تجريد الخصوم من أسلحتهم.. ما سوى ذلك سيظل الأمر كما هو.

مرشح مصر في انتخابات ليبيا

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

بحثت في الأسماء التي أعلنت ترشحها أو تعتزم في انتخابات الرئاسة الليبية عن شخص يمكن أن تتفاهم معه مصر لتحقيق مصالحها فوجدت البورصة مليئة بأسماء قد يعتبرها البعض منسجمة أو متوافقة مع ما تريده القاهرة سياسيا، لكن جميعها يصعب القول إنها تحظى صراحة أو ضمنيا بدعم من قبلها.

سألت سياسيا مصريا مخضرما، هل نجاح المشير خليفة حفتر أو عقيلة صالح أو سيف الإسلام القذافي يصب في مصلحة القاهرة أم لا؟

لم تأت الإجابة كما هو معروف، نعم أو لا، فالرجل يعلم الكثير من تفاصيل ودهاليز العلاقة بين مصر وليبيا، وعلى قناعة بأن ما يطفو على السطح لا يعكس دائما الموقف النهائي، لأن التطورات متسارعة، والمزاج العام والخاص متقلب سياسيا، ناهيك عن أن الحسابات الإقليمية والدولية حيال ليبيا فيها مفاجآت غير متوقعة.

ثم قال، يخطئ من يعتقد أن لمصر مرشحا محددا أو تعمل على الدفع بشخص معين، فإذا كانت العلاقات جيدة الآن مع كل من حفتر وعقيلة، وليست سيئة مع سيف، فهي أيضا كذلك مع كل من فتحي باشاغا وعلي زيدان وعارف النايض، وحتى الدبيبة المحسوب على تركيا لن تكون هناك صعوبة في التفاهم معه.

كان منطق الرجل الذي استند إليه أن الأوضاع الراهنة في ليبيا لا تمكن مصر أو غيرها من أن يكون لها مرشح تسعى لوصوله إلى السلطة في ظل أجواء غامضة يصعب القطع بأن فوزه سوف يحقق مصالحها كاملة، فقد يحدث العكس، لأن الحسابات داخل السلطة مختلفة عن خارجها.

ارتبطت القاهرة بعلاقات وثيقة مع المشير حفتر فرضها الدور الحيوي الذي قام به في الحرب على الإرهاب، والأهمية الاستراتيجية لشرق ليبيا التي تتمركز فيها قواته العسكرية، وهذا لا يعني أنه رجلها، فكل شخص له تقديرات تحكم تصرفاته مع أو ضد، وفي بحر السياسة المتلاطم لا توجد مواقف ثابتة، لكن توجد مصالح ثابتة.

اتخذت القاهرة خطوات نحو قوى سياسية في غرب وجنوب ليبيا، ولم تعد تحصر علاقاتها في الشرق، وهو ما فهم منه أنه بمثابة تخل عن حفتر، وأن مشروعه السياسي غير قابل للحياة في ليبيا، وتقلباته يمكن أن تسبب لمصر أضرارا بالغة.

تبدو الصورة قريبة من ذلك مع المستشار عقيلة صالح رئيس البرلمان الليبي، والذي ظهرت علاقته وثيقة مع مصر في أوقات كثيرة وحظي بدعمها في مواقف متعددة، وشاء أم أبى كان متفاهما معها أكثر من غيره من سياسيي ليبيا في بعض الأوقات، على الأقل بحكم منصبه والمفاتيح التشريعية التي امتلكها، فضلا عن انتمائه للشرق الذي كان محور اهتمام القاهرة الرئيسي في ليبيا.

أكد السياسي المخضرم أن من مصلحة مصر أن تحتفظ بمسافة بعيدة عن أي مرشح كي لا يصيبه رذاذ من يحملون مواقف عدائية لها، وتعكس خطابها المستمر أن مصلحتها في ليبيا مع من يحقق الأمن والاستقرار في أراضيها، وهي غاية ما تريده القاهرة، لذلك حرصت على النأي عن دعم أي مرشح وتركت الخيار للشعب الليبي.

ولأن الكثير من المحسوبين على النظام الليبي السابق يعيشون في مصر، رأى مراقبون أن نجاح سيف الإسلام القذافي يصب في مصلحتها ولن يضيرها وصوله إلى السلطة، وبقطع النظر عن الملاحقات القانونية التي يطارده شبحها، لأنها لن تكون عائقا حقيقيا إذا كان القذافي الابن خيارا سياسيا مناسبا لدى قوى دولية نافذة.

الحاصل أن ما يجري على أي انتخابات في أي دولة يصعب القياس عليه في ليبيا، فقد يخرج من بين الليبيين شخص لم ينتظره أحد، فلم يتوقع كثيرون أن يتولى الدبيبة رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، أو محمد المنفي رئاسة المجلس الرئاسي، ما يعني عدم استبعاد ترشح شخص غير مستهلك من خارج الأسماء المتداولة.

كشف بزوغ نجم الدبيبة والمنفي عن الأهمية التي تنطوي عليها الأبعاد الغاطسة في بحر السياسة الليبي، وأن القوى الدولية التي تنخرط في الصراع تلعب دورا مهمّا في معادلة الترشح والفوز أيضا أكثر من دول الجوار، ولن تقبل بفوز شخص يعمل ضد مصالحها، بما يجعل مسألة التكهن باسم الفائز عملية صعبة.

تحظى الانتخابات الليبية بألاعيب مختلفة، فقد ينصب التركيز المعلن من جهة دولية على مرشح وهي تدعم آخر بوسائل خفية أو لديها بديل وخطة (ب) إذا فشلت الخطة (أ)، ما يضاعف من صعوبة التكهنات في الحالة الليبية.

كما أن الانتخابات نفسها غير مؤكد إتمامها، وغير مؤكد أن تجري على قواعد سياسية سليمة تمكن الفائز من السيطرة على زمام الحكم، فما بعد الانتخابات أصعب من قبلها كثيرا، ولا يوجد مرشح يحظى بدرجة عالية من التوافق الوطني، ولا توجد قوة سياسية أو اجتماعية أو عسكرية تستطيع حسم الموقف بضربة قاضية.

تحرص مصر على عدم إظهار أي إشارة تميل نحو مرشح بعينه من الشرق أو الغرب أو في الجنوب، بمن فيهم محسوبين عليها حقيقة أو ظلما، لأن الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات ومن الصعوبة أن يكون هناك فرس رهان واحد، ففي ظل الغموض غير البناء من الضروري أحيانا عدم التدخل من قريب أو بعيد.

سألت محدثي عن فرص إتمام الانتخابات، فقال تكاد تكون متساوية مع عدمها لأن هناك إشكاليات قانونية كبيرة تحتاج إلى إرادة داخلية وخارجية قوية لتجاوزها، وهو ما يرضي البعض ولا يرضي البعض الآخر، ولا يعني عبور مرحلة الترشح بسلام أن الأجواء ستكون مواتية للعملية الانتخابية نفسها.

أطلقت بعض الميليشيات تهديدات مباشرة يمكن أن تحوّل يوم الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل إلى يوم أكثر دموية من كل ما مضى، خاصة أن جماعة الإخوان والمتحالفين معها باتت فرصهم ضئيلة في القبض على السلطة بعد هذه الانتخابات، ولن يتوانى هؤلاء عن الدفع في هذا الاتجاه الذي يمثل لهم خيارا أساسيا في حال تيقنهم من أن مفاصل الحكم ستذهب بعيدا عنهم.

تحظى الانتخابات الليبية بمتابعة سطحية في وسائل الإعلام المصرية، وهي إشارة على أن القاهرة تريد الابتعاد عنها خشية تفسيرات متباينة لتحليل الخطاب الإعلامي، وليس دليلا على عدم الاكتراث بها. فتبعية غالبية وسائل الإعلام للدولة جعلت التعامل مع الانتخابات حذرا بدرجة، لأن ثمة عيونا تريد التقاط إشارات تبني عليها استنتاجات تثبت أن القاهرة منحازة لشخص معين، ما فرض ألا يكون لها مرشح معلن أو مستتر.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk